

الْعَمِيدُ

مَجَلَّةُ فَصْلِيَّةٍ مُحْكَمَةٍ

تُعْنَى بِالْأَبْحَاثِ وَالدراسَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ

تَصْدُرُ عَنْ الْعَتَبَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ الْمُقَدَّسَةِ
مُجَازَةً مِنْ وَزَارَةِ التَّعْلِيمِ الْعَالِي وَالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ
جُمْهُورِيَّةِ الْعِرَاقِ
مُعْتَمَدَةً لِأَغْرَاضِ التَّرْقِيَةِ الْعَالَمِيَّةِ

السَّنَةُ الثَّالِثَةُ . المَجْلَدُ الثَّالِثُ . الْعَدَدُ الْأَوَّلُ

جُمَادَى الْأُولَى ١٤٣٥ هـ / آذار ٢٠١٤ م



الترقيم الدولي

ردمد: 2227-0345 Print ISSN:

ردمد الألكتروني: 2311 - 9152 Online ISSN:

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ١٦٧٣ لسنة ٢٠١٢م

كربلاء المقدسة - جمهورية العراق

Tel: +964 032 310059 **Mobile:** +964 771 948 7257

<http://alameed.alkafeel.net>

Email: alameed@alkafeel.net



رئيس التحرير
السيد ليث الموسوي
رئيس قسم الشؤون الفكرية والثقافية
في العتبة العباسية المقدسة

مدير التحرير

أ. م. د. شوقي مصطفى الموسوي (كلية الفنون الجميلة / جامعة بابل)

سكرتير التحرير التنفيذي

سرمد عقيل أحمد

سكرتير التحرير

رضوان عبد الهادي السلامي

هيئة التحرير

أ. د. عادل نذير يبري (كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء)

أ. م. د. علي كاظم المصلاوي (كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء)

أ. م. د. عز الدين الناجح / جامعة منوبة / تونس

أ. م. د. خميس الصباري (كلية الآداب والعلوم / جامعة نزوة / سلطنة عمان)

أ. م. د. أحمد صبيح محسن الكعبي (كلية التربية / جامعة كربلاء)

أ. م. د. حيدر غازي الموسوي (كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل)

التدقيق اللغوي

م. د. علي كاظم علي المدني

(كلية التربية / جامعة القادسية)

أ. م. د. شعلان عبد علي سلطان

(كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل)

الموقع الإلكتروني

سامر فلاح الصافي

الإدارة والمالية

عقيل عبد الحسين الياسري

أبنية المشتقات
في ضوء القياس الصرفي
والاستعمال اللغوي

Derivation Structures
in the Light of Morphological
Standards
and Linguistic Use

م. د. رياض عبود الحسيني
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
قسم اللغة العربية

Lecturer Dr. Riyadh Al-Husseini
University of Al-Mustansiriya
College of Arts
Department of Arabic

ملخص البحث

تتمحور الدراسة حول ابنىہ المشتقات وتتابع الضوابط الاصطلاحية التي أخذت بالانتشار في المصادر الصرفية المستخدمة في عدد من الإصدارات لتتخطى نحو حقول أوسع من ناحية المدى والعمق الزماني. ولهذا تطرق علم اللغة لاستخدامات معينة التي تتقاطع مع المعايير والمحددات التي اشترطها النحويون . يتوزع البحث الى محورين اثنين فجاء الأول بصدد التشابه في اللغة وعلم الاصطلاح والذي من خلاله تابع الباحث لفضه (التشابه) في القواميس العربية و كتب الاصطلاح معلقا حول مواردہم. وعالج الجزء الثاني ابنىہ المشتقات مابين الباقي والاستخدام اللغوي كالمبني للمعلوم والمجهول والصفة اللصيقة والمبالغة.

Abstract

The study gives much shrifts to the orbit of derivation structures and traces the etymological rules that are widespread in the sources of the morphological that are exploited in their editions to be in a larger field in terms of scope and allusion. That is why linguistics comes with certain uses that run counter to standards and limitation grammarians stipulate.

The research paper ramifies into two isles: the first comes as Analogy in Linguistics and Etymology in which the researcher traces the utterance of "analogy" in the Arabic dictionaries and etymological books and comments on their statements; the second tackles Derivation Structures between the Indeclinable and Linguistic Use such as active participle,, passive participle, assimilate adjective, exaggeration and so forth.

... المقدمة ...

إنَّ السَّمةَ المميزةَ للقياس في كُلِّ صورهِ هي طبيعَتُهُ التجريبيةُ ، إذ ينظر في مجموعة موادٍ غير معروفةٍ في محاولةٍ لتعرف شكلَ ، أو قالبَ عُرفٍ سابقاً ؛ فإذا تَمَّ ذلك الشكلُ ، تعطى هذه المادةُ وضعاً مشابهاً لوضعِ العناصرِ في الموقفِ الذي رُجعَ إليه التي تشبهُها ، يُنظر إلى القياس على أنه صحيحٌ إذا أدى الموضع الذي أُعطي إلى فهمٍ أفضلٍ للمادةِ موضعِ البحثِ^(١).

إنَّ اللغويينَ العربَ انقسموا على قسمين ؛ الأولُ منهم حَاوَلَ قَصَرَ اللغةِ على السماعِ ، والتمسك فيه والجمود عليه^(٢) بِمعنى أنه لا يجوز لأحدٍ أن يوظفَ القياسَ ، فينسجُ صيغةً على صيغةٍ أُخرى ، أو ينطق بما لم يرد قياساً على ما وردَ ؛ والآخرُ: كَانَ يقولُ بالقياسِ ف: «ما قيسَ من كلامِ العربِ فهو من كلامِ العربِ ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسمَ كُلِّ فاعلٍ ، أو مفعولٍ ؛ وإنما سمعتَ البعضَ فَقِسْتَ عليه غيره»^(٣).

انطلقَ البحثُ من فرضيةٍ مؤداها أَنَّ القياسَ «إنما ينبغي أن ينتهي في اللغةِ إلى حيثَ انتهوا ، ولا يتعدى إلى غيره ، فإنَّ اللغةَ لا يقاس عليها»^(٤).

وأبنيَّةُ المشتقاتِ هي المجال التي يتحرك فيه بحثنا من خلالِ رِصْدِ الأحكامِ الصَّرْفيةِ التي تناقلوها في أغلبِ مؤلفاتهم ؛ التي خَرَجَتْ إلى دائرةٍ أوسعٍ في أفقها ودلالاتها ؛ فجابهنا الواقعُ اللُّغويُّ باستعمالاتٍ لا تتفقُ مَعَ أقيستهم وضوابطهم التي نصوا عليها.

أولاً : القياس لغة واصطلاحاً

القياس لغةً: هو التقدير، يُقال: قاسَ الشيءَ يقيسهُ قياساً، واقتاسه، وقيسه؛ إذا قدره على مثاله، ويأتي بمعنى التسوية ومنه فلان لا يُقاسُ بفلان، أي لا يُساويه^(٥).

إما في الاصطلاح، فقد حده الرماني (ت ٣٨٤هـ) بقوله هو «الجمع بين أول وثنان يقتضيه في صحة الأول، صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول»^(٦).

وعرفه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٥هـ) قائلاً: «عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل، بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع»^(٧).

هذا وقد بين عبقرى العربية ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أنّ فائدة القياس؛ إنما تتضح في أنها تُغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب؛ لأن ذلك ضرب من الاستحالة؛ فكان من الطبيعي أن يهتم النحاة بما يستطيعون سماعه وقيسوا عليه، ما لم يسمعه، فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب^(٨).

ولم يخرج المحدثون عن إطار ما قدّم له النحاة القدماء، فالقياس عند الدكتور (خديجة الحديثي) هو «حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نُقل، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع في حكم من الأحكام، وبعلة جامعة بينهما»^(٩).

وَنَبّه الدكتور (إبراهيم أنيس) على القياس اللغوي، ورأى أن اللغوي إذا اشتق مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى سُمي عمله هذا قياساً؛ فالقياس اللغوي إذن هو مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال رغبة في القياس اللغوي وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية^(١٠).

فالقياس إذا ما هو إلا «محاكاتنا للعرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على

كلامهم ، ولن تتم لنا هذه المحاكاة ؛ إِلَّا إِذَا أَخَذْنَا بِالْقَوَاعِدِ اللُّغَوِيَّةِ ، والنحوية ،
والصرفية التي وضعها مؤسسو النحو بعد استقرارهم الكلام العربي الأصيل في
فصاحته ، وعروبه على اختلاف القبائل المتكلمة به»^(١١).

ثانياً: أبنية المشتقات بين المنع الصريح والاستعمال اللغوي

أولاً: اسم الفاعل

لم يُحدد سيبويه (ت ١٨٠هـ) له حداً ؛ وإنما سمّاه الاسم ؛ قال: «فالأفعال تكون
من هذا على ثلاثة أبنية على (فَعَلَ - يَفْعُلُ، وَفَعَلَ - يَفْعِلُ، وَفَعَلَ - يَفْعَلُ) ويكونُ
المصدرُ فعلاً ، والاسم فاعلاً»^(١٢).

وعرفه الرضي الاستربادي (ت ٦٨٦هـ) بقوله: «اسمُ الفاعلِ ما اشتقَّ من فعلٍ
لَمْ يَمْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَى الْحَدَثِ»^(١٣).

وبَيَّنَّ الأشموني (ت ٩٢٩هـ) أن اسمَ الفاعلِ جارٍ على المضارع لمعنى المضارع،
أو الماضي ؛ قال: «واسمُ الفاعلِ هو: الصِّفَةُ الدَّالَّةُ على فاعلٍ جاريةٍ في التذكيرِ
والتأنيثِ على المضارعِ من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي»^(١٤).

واختلف اللغويون في أبنية اسم الفاعل من الفعل الثلاثي ، فقد ذهب الزمخشري
(ت ٥٣٨هـ) ، وابنُ الحَاجِب (ت ٦٤٦هـ) إلى أنَّ لَهُ بِنَاءً واحداً هو (فَاعِلٌ)^(١٥).

وذهب آخرون إلى أنَّ لَهُ أبنيةً متعددةً ، وهي بناءُ فاعلٍ الذي يكون قياساً من
(فَعَلَ) متعدياً كان أم لازماً ، ومن (فَعِلَ) المتعدي ويكونُ على (فَعْلان) إذا كان
الفعلُ على وزنِ (فَعِلَ) اللازم^(١٦).

ويصاغ اسمُ الفاعلِ من غيرِ الثلاثي على زنةِ المضارعِ المبني للمعلوم بعد إبدالِ

حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر.^(١٧)

بمعنى أن اللغويون بيّنوا من خلال قواعدهم هذه أنه يمتنع صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن (فاعل)، إلا أن هذا المنع اصطدم بما نقله الأزهرى (ت ٣٧٠هـ) عن الأصمعي (ت ٢١٦هـ) في مجيء اسم الفاعل من غير الثلاثي على فاعل؛ قال: «إذا كانت إبلهم طوالق قيل: أطلق القوم فهم مُطْلَقُونَ، وإذا كانت إبلهم قوارب قالوا: هم قَارِبُونَ، ولا يُقال: مُقَرَّبُونَ»^(١٨).

وعَلَّلَ أبو عليّ القالي (ت ٣٥٦هـ) قولهم (قَارِبُونَ)؛ لأنهم أرادوا: ذوو قرب، ولم يبنوه على أقرب^(١٩). ومعنى هذا أنهم الفاعلون حقيقة في حال إكلاهم الإبل، وليسوا فاعلين حقيقة أن قَرَبَتْ إبلهم في مَرَايحها، وكأنَّ الإبل تُطْلَقُ بفعلِ فاعل وتَقَرَّبُ إلى مأواها بنفسها.

ومن ذلك أيضاً يَافِعُ الذي صِيغَ من الفعل الرباعي (أَيَفَعَ)، فقد قيل: «أَيَفَعَ الغلامُ: إذا علا شَبَابُهُ، فهو يَافِعٌ، ولا يُقال: مُوَفَعٌ»^(٢٠) فالقياس ينبغي أن يكون (مُوَفَعٌ)، لكنَّهم عدلوا به إلى الثلاثي، وهو حرفٌ نادرٌ كما نصَّ على ذلك الجوهري^(٢١).

ومن المحدثين مَنْ بَيَّنَّ أَنَّ المرادَ باسمِ الفاعلِ هنا في نحو: نَابِلٌ، وَرَامِحٌ، وَيَافِعٌ هو النسبُ إلى الشيء؛ بمعنى أنه هنا ليس بجارٍ على الفعل؛ إنما هو اسمٌ صِيغَ لذي الشيء؛ لأنَّك لا تقول: دَرَعَ □ يَدْرَعُ ولا لَبَنَ □ يَلْبَنُ.^(٢٢)

وجاء اسمُ الفاعلِ (بَاقِلٌ) من الفعلِ (أَبْقَلَ)؛ قيل: «وَأَبْقَلَتِ الأرضُ فهي مُبْقِلَةٌ، وَأَبْقَلَ المكانُ، فهو بَاقِلٌ، ولا يُقال: مُبْقِلٌ»^(٢٣)، وهو ما كان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) قد ذهب إليه بقوله: «وَالْبَاقِلُ ما يخرُجُ في أعراضِ الشَّجَرِ إذا ما دَنَتْ أيامُ الرَّبيعِ... فذلك البَاقِلُ، وقد أَبْقَلَ الشَّجَرُ»^(٢٤).

وكان الزبيدي (ت ١٢٠٨هـ) قد ذهب إلى أن القياس من (بَقِلَ) قد ورد على (بَاقِلٌ)، ومنه قول دواد بن أبي دواد، حين سأله أبوه ما الذي أعاشك؟^(٢٥)

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلٌ أَكُلُ مِنْ حَوَازِيهِ وَأَنْسُلُ

وَمِنَ الْمُحْدِثِينَ مَنْ رَأَى أَنَّ يُمْكِنَا رَدَّ (بَاقِلٌ) نَحْوَ الْأَصْلِ الثَّلَاثِي (بَقِلَ)، (وَمُبْقِلٌ) نَحْوِ: (أَبْقِلَ)، وَأَنَّ مَجِيءَ (أَبْقِلَ □ بَاقِلٌ) يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى تَدَاخُلِ اللَّغَاتِ، أَوْ عَلَى إِسَاسِ أَنْ تَكُونَ (أَبْقِلَ □ بَاقِلٌ) مِنْ بَابِ خُصُوصِيَةِ الدَّلَالَةِ فِي فَاعِلٍ بِمَعْنَى النِّسْبِ؛ أَوِ الصَّرُورَةِ، بِمَعْنَى أَصْبَحَ (بَاقِلًا)؛ لِأَنَّ اقْتِصَارَ مَجِيءِ الْقِيَاسِ فِي (أَبْقِلَ □ مُبْقِلٌ) عَلَى الشَّعْرِ، قَدْ يُعَدُّ مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ؛ وَأَنَّ مَا جَاءَ فِي النَّثْرِ، وَهُوَ كَثِيرٌ (فَأَبْقِلَ □ بَاقِلٌ).^(٢٦)

ومع إقرارنا بهذا الاستعمال وخروجه عن القاعدة الصرفية التي تناقلتها متونهم؛ إلا أنه من المناسب أن نحمل هذه الألفاظ على معنى النسب؛ لذلك خُصِّتْ بِنَاءُ (فَاعِلٍ) دُونَ (مُفْعِلٍ)؛ لِأَنَّهُ أَيْ (فَاعِلٍ) يَدُلُّ عَلَى الْوَصْفِ الْمُلَازِمِ لِصَاحِبِهِ؛ فَهُوَ كَالطَّبْعِ وَالسَّجِيَّةِ لَهُ، يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَاَنَتْ أَمْرًا نِيَّاقًا﴾^(٢٧)؛ فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (عَاقِرًا) جَاءَتْ بِغَيْرِ هَاءٍ؛ لِأَنَّهَا أُريدَ بِهَا النِّسْبُ، وَالْمَعْنَى أَمْرًا نِيَّاقًا عَاقِرًا.^(٢٨)

فمَعْنَى النِّسْبِ، أَوِ الصَّرُورَةِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَفِي أَسْمَاءٍ مِنْ نَحْوِ: (تَامِرٌ) مِنْ (أَتَمَرَ)، وَ(لَابِنٌ) مِنْ (أَلْبَنَ)، وَ(نَاعِلٌ) مِنْ (أَنَعَلَ) مُتَحَقِّقٌ؛ قَالَ الْخَلِيلُ: أَمْرًا حَائِضٌ، وَنَاقَةٌ صَامِرٌ؛ فَإِنَّهَا أُريدَ ذَاتَ حَيْضٍ وَلَمْ يَجِءْ عَلَى الْفِعْلِ^(٢٩).

وَقَدْ نَصَّ سَبِيوِيَّةٌ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ: «وَأَمَّا يَكُونُ ذَاتُ شَيْءٍ وَلَيْسَ بِصَنْعَةٍ يَعَالِجُهَا فَإِنَّهُ مَا يَكُونُ فَاعِلًا؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ لِذِي الدَّرْعِ: دَارِعٌ، وَلِذِي النَّبْلِ: نَابِلٌ... وَلِذِي التَّمْرِ: تَامِرٌ، وَلِذِي اللَّبَنِ: لَابِنٌ، قَالَ الْخَطِيبُ^(٣٠).

فَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَا بِنُ بِالصَّيْفِ تَامِرٌ»^(٣١)

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ (الْبَاقِلُ) هُوَ النَّبَاتُ الْعَارِضُ الْغَرِيبُ عَنِ الشَّجَرِ النَّافِعِ ، فَهُوَ (فَاعِلٌ) الدَّالُّ عَلَى الْوَصْفِ الْمُلَازِمِ لِصَاحِبِهِ كَقَوْلِنَا: (زَوْرَقٌ غَارِقٌ) ، وَلَيْسَ مِنَ النَّوعِ الْقَائِمِ بِفَعْلِهِ ، كَقَوْلِنَا: (رَجُلٌ كَاتِبٌ) ، وَمِنْهُ اسْتَقُ الْفِعْلُ (أَبْقَلَ) الْمَزِيدَ بِالْهَمْزَةِ ، فَيُقَالُ: (أَبْقَلَتِ الْأَرْضُ) فَهِيَ (مُبْقَلَةٌ) ، وَ(أَبْقَلَ الشَّجَرُ) فَهُوَ (مُبْقَلٌ) ، أَي: إِنَّ الْفِعْلَ الْمَزِيدَ بِالْهَمْزَةِ مُسْتَقٌّ مِنَ الْإِسْمِ (بَاقِلٌ) وَلَيْسَ الْعَكْسُ .

ثانيا: اسم المفعول

أشارَ إليه سيبويه بقوله: «وَيَعْتَلُ (مَفْعُولٌ) مِنْهَا ، كَمَا اعْتَلَّ (فِعْلٌ) ، لِأَنَّ الْإِسْمَ عَلَى (فِعْلٍ مَفْعُولٍ) ، كَمَا أَنَّ الْإِسْمَ عَلَى (فَعْلٍ ، فَاعِلٍ) ، فَتَقُولُ ، (فِعْلٌ): مَزُورٌ وَمَصُوعٌ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ مَزُورٌ فَاسْكَنُوا الْوَاوَ الْأَوَّلَى كَمَا اسْكَنُوا فِي (يَفْعَلُ وَفَعْلٌ) ، وَحُذِفَتْ (وَإِوَاوُ مَفْعُولٍ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ»^(٣٢) .

وَلَمْ يَخْتَلَفِ الْمُحَدِّثُونَ عَمَّا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ النِّحَاةُ الْقَدَمَاءُ ، فَاسْمُ الْمَفْعُولِ هُوَ «صِفَةٌ تَشْتَقُّ مِنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمُتَصَرِّفِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ حَدُوثًا لَا ثَبُوتًا»^(٣٣) .

وَيُصَاغُ اسْمُ الْمَفْعُولِ قِيَاسًا مَطْرَدًا مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ عَلَى زَنَةِ (مَفْعُولٍ) ، نَحْو: مَنُصُّورٌ ، وَمَوْعُودٌ^(٣٤) . وَمِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ عَلَى زَنَةِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَعَ إِبْدَالِ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ مِيمًا مَضْمُومَةً وَفَتْحَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ؛ وَفِي ذَلِكَ قَالَ سَبِيوِيهِ: «وَلَيْسَ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَحِقَتْهَا الزَّوَائِدُ إِلَّا الْكُسْرَةُ الَّتِي قَبْلَ آخِرِ حَرْفٍ ، وَالْفَتْحَةُ ، وَلَيْسَ اسْمُ مِنْهَا ، إِلَّا وَالْمِيمُ لَا حِقَّتُهُ أَوَّلًا مَضْمُومَةً ، فَلَمَّا قُلْتَ: (مُقَاتِلٌ ، وَمُقَاتِلٌ) عَلَى مِثَالِ (يُقَاتِلُ وَيُقَاتَلُ) كَذَلِكَ جَاءَ مِثَالُ (يَتَغَاوَلُ وَيَتَغَاوَلُ) ،

إِلَّا أَنَّكَ ضَمَمْتَ الميمَ وَفَتَحْتَ العينَ» (٣٥).

وثمة ألفاظ جاءت خارجة عن إطار القوالب الصرفية، فقد جاء اسم المفعول على وزن (مَفْعُولٍ) من الرباعي: (أَفْعَلَ)، والقياس فيه مُفَعَّلٌ «نحو: جُنَّ، وسُلَّ، وزُكِمَ، ووُرِدَ، وعلى هذا قالوا: جَحُونٌ، ومَسْلُولٌ، ومَزْكُومٌ، ومَحْمُومٌ، ومَوْرُودٌ» (٣٦)

وقد أشار الجوهري إلى هذه الألفاظ الخارجة عن القياس؛ فقال: «جَنَّ الرَّجُلُ جُنُونًا وَأَجَنَّهُ اللَّهُ فَهُوَ جَحُونٌ، وَلَا تَقُلْ: جُحْنٌ». (٣٧)

وعلى سبويه مجيء هذه الأفعال بقوله: «وإنما جاءت هذه الحروف على (جَنَّتْهُ وَسَلَّتْهُ) وإن لم يُستعمل في الكلام، كما أن (يدع على ودَعْتُ)، و(يذُر على وذَرْتُ) وإن لم يُستعملا، استغنى عنهما بتركْتُ، واستغنى عن قَطَعَ بِقُطِعَ، وكذلك استغنى عن جَنَّتْ ونحوها بـ (أَفْعَلْتُ)، فإذا قالوا: (جُنَّ وسُلَّ) فإنما يقولون جُعِلَ فيه الجنون والسُّل كما قالوا: حُزِنَ، وفُسِلَ، ورُذِلَ وإذا قالوا: جُنَّتْ فكأنهم قالوا: جُعِلَ فيك جنونٌ». (٣٨)

رأى ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) أن هذه الأفعال قد بُنيت «على (فَعَلَ)؛ لأنهم يقولون في جميع هذه (فَعَلَ) بغير أَلِفٍ، يقولون: جُنَّ وحَبَّ؛ ولا يقال: حزنه الأمر، ولكن يُقال: أَحزنه». (٣٩)

وذهب ابن دريد (ت ٣٢١هـ) إلى القول: «صِنْتُ الشيءَ أَصُونُهُ صَوْنًا، وصِيَانَةً، فهو مَصُونٌ... فأما قول العامة (مُصَان) فمرغوبٌ عنه». (٤٠)

ومن المحدثين الدكتور (محمد بهجة الأثري) ذهب إلى نفي الشذوذ عن هذه الألفاظ إذ رأى أن بعضها له أصولٌ ثلاثية بُنيَ عليها اسم المفعول، وأن بعضها قد أهملت المعجمات أصوله الثلاثية لأمر ما. (٤١)

وما ذهبَ إليه لا يمكن التسليمُ به على إطلاقه؛ لأنَّ أصحاب المعجمات أنفسهم قد تنبَّهوا على هكذا ألفاظٍ، فقد جاء في التهذيب: «أَقْلْتُ البابَ، فَهُوَ مُقْفَلٌ، ولا يقال: مَقْفُولٌ»^(٤٢). وجاء في الصحاح: «وَأَسْعَدُهُ اللهُ فَهُوَ مَسْعُودٌ، ولا يُقال: مُسْعَدٌ»^(٤٣).

ورأى الدكتور (فوزي الشايب) أنَّ هذه الأفعال يمكن أن نطلق عليها اسم الأفعال غير الإرادية؛ لأنها مما يُبتلى به المرءُ، وعليه يقع؛ فهذه الأفعال «لم تُستعمل إلا مبنية للمفعول، نحو: حُمِّ، وَرُكِّمَ، وَجُنَّ... فمعظم الأفعال التي جاءت ملازمة لـ (فعل) والأغلب في ذلك الأدواء... فاعلها معروف غير مجهول بيد أنَّه لم يستعمل؛ لأنَّ من المعلوم في غالب العادة إنَّه هو الله سبحانه، فطوى ذكره للعلم به»^(٤٤).

وقد صيغ اسم المفعول من الثلاثي على وزن (مُفْعَل) مع أنَّه تمتنع عند اللغويين، والقياس فيه (مَفْعُول)، نحو: شَابَ، مَشِيبٌ، وَغَارَ مَنُولٌ وَمَنِيلٌ، وَمَلُومٌ وَمَلِيمٌ، ومُريخٌ، كما في قول منظور بن مرشد الأسدي: (٤٥)

ويأوي إلى رُغْبٍ مساكينَ دُونَهُمْ مُكْتَتِبِ اللَّوْنِ مَرِيحٍ مَخْطُورٍ
فَلَا لَا تَخْطَأُ الرَّفَاقُ مَهُوبٌ وَ(مَهُوبٌ) كما في قول حميد بن ثور^(٤٦)

فالقياس في هذه الألفاظ أن يُقال: مَشُوبٌ، وَمَنُولٌ، وَمَلُومٌ، وَمُروخٌ، وَمَهِيْبٌ، وقد جاءت تفسيرات اللغويين على النحو الآتي:

علل سيبويه هذا الاستعمال؛ لأنَّ «ذَلِكَ أَحْفَ عَلَيْهِم من الواو، والضمّة فلم يجعلوها تابعة للضمّة فصار هذا الوجه عندهم؛ إذا كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً؛ ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة والواو إلى الياء؛ لشبهها بالألف، وذلك قولهم: مَشُوبٌ، وَمَشِيبٌ»^(٤٧).

رأى ابن قتيبة أنّ هذه الصياغة قد حُمِلَتْ على نكتة التخفيف؛ قال: «مَهْوَبٌ بدلاً من القياس مَهْبِبٌ فيبدو أنّها حُمِلَتْ على قولهم: قد هَوِبَ الرَّجُلُ»^(٤٨).

من المحدثين الدكتور (إبراهيم أنيس) من فسّر هذه الصياغة تفسيراً صوتياً فرأى أنّ الواو والياء قد تتعاقبان دون موجب الإعلال لكثرة استعمالهما، وقد تصرفوا فيهما؛ وهذا يدور في فلك نظرية الشّيوخ^(٤٩). في حين ذهب الدكتور (عبد الصبور شاهين) إلى أنّ الياء أخفّ من الواو، وإن الياء من خصائص النطق الحضري في مقابل ما تعودّه البدو من إثثار الواو والضمّة^(٥٠).

نرى أنّ المناسبة التي تنتج عن طبيعة الوحدات الصوتية الطويلة، أو القصيرة، ومنها القوية، أو الضعيفة، ومنها الساكنة أو المتحركة، كلّ هذا يشير إلى أنّ الوحدات الصوتية لا تتساوى قيمها في الكلمة الواحدة؛ ولهذا نجد تناقضاً بين أجزائها أحياناً، فيؤدّي إلى المناوأة، والمنافاة في النطق، وتعثر أعضاء الجهاز النطقي، فتلجأ اللغة إلى التخلص من ذلك عن طريق الظواهر التي تتجلى من خلال المناسبة والتوافق والانسجام^(٥١).

إذن مجيء هذه الصيغ يؤكد مسألة الانسجام والمناسبة اللذين يُعدان من الأسس التي قام عليها الإعلال؛ والذي يُقصد به «مراعاة الانسجام، والتناسق الصوتيين أو ما سموه بالمناسبة الصوتية في الكلمة؛ ولذلك عللوا حدوث الإعلال بأنه للتخفيف»^(٥٢).

ثالثاً: الصفة المشبهة

هي اسم مشتق يدل على صفة ثابتة في صاحبها؛ فإذا قلنا: فلان أبيض اللون، طويل القامة، دلت أبيض وطويل على صفتين ثابتتين هما البياض والطول^(٥٣).

وهي كُلُّ صفةٍ لا تجري على الفعل مما لا مبالغة فيه ، ومشابتها له في أنها تشي وتُجمع ، وتؤنث ، وهي مشتقة كما أنه مشتقٌ ، وهي تدلُّ على الثبوت^(٥٤).

تصاغ الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي اللازم فقط، وأزائها ثلاثة عشر وزناً موزعة على بابين هما: (٥٥)

(١) باب (فَعَلَ - يَفْعُلُ) وهذا الباب مختص بوزنين هما:

أَفْعَلُ فَعْلَاءً: هذا الوزن دالٌّ على الألوان والعيوب والحلي، نحو: أَحْمَرُ - حَمْرَاءُ، وَأَخْوَرُ - حَوْرَاءُ، وأَعْمَى - عمياء.

فَعْلَانُ - فَعْلَى: هذا الوزن مختص بالدلالة على الخلو والامتلاء، لكنها بطيئة الزوال كالري والعطش، والجوع، والشبع نحو: رَيَّان - رِيَّاء، وَعَطْشَان - عَطْشَى، وشَبَعَان - شَبَعَى.

٢. باب (فَعُلَ - يَفْعُلُ) وهذا الباب مختص بخمسة أوزانٍ هي :

فَعَلَ، نحو: حَسَنَ - حَسُنَ .

فُعُلٌ، نحو: جُنُبٌ من جُنُبٍ.

فُعَالٌ، نحو: شُجَاعٌ من شُجَعٍ.

فَعَالٌ، نحو: جَبَانٌ من جُبْنٍ، وَحَصَانٌ من حَصْنَتِ المرأة.

فُعُولٌ، نحو: طَهُورٌ من طَهْرٍ.

فِعِيلٌ، نحو: كَرِيمٌ من كَرَمٍ، وَفَقِيهٌ من فُقْهٍ، وَخَبِيرٌ من خَبَرٍ.

وتصاغ من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل، أي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسراً قبل الآخر، إذا أُريدَ الثبوت عند الإضافة كَمُعْتَدِلِ القامة،

وَمُنْطَلِقِ اللِّسَانِ، وَمُنْبَسِطِ الْوَجْهِ^(٥٦).

فالقياسُ يَمْنَعُ صَوْغَ الصفاتِ المشبهة من الأفعال المتعدية؛ إلا أن هذا المنع اصطدم بمجيء صفاتٍ مشبهةٍ صِيغَتْ من الأفعال المتعدية، نحو: سَمِعَ، وَعَلِمَ وَرَحِمَ، وَصَرِيحٌ، وَضَرِيبٌ، وَعَرِيفٌ، وَخَطِيبٌ؛ وقد عُلِّلَ سببُوه هذا بقوله: «وقد جاءَ شيءٌ من الأشياءِ المتعدية التي هي على (فَاعِلٍ) على (فَعِيلٍ) حين لم يريدوا به الفعل شبهوه بظريف ونحوه؛ قالوا: ضَرِيبٌ قَداحٌ، وَصَرِيحٌ لِلصَّارِمِ، والضرب الذي يضربُ بالقَداحِ بينهم؛ وقال طريف بن تميم العنبري:

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عَكَازُ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ^(٥٧)

وَعَلَّلَ ابْنُ جَنِي هذا بإرادة النقل من (فَعِلَ، وَفَعَلَ) إلى باب (فَعَّلَ) عند إرادة لزم الصفة وثباتها؛ «لما كان العلم قد يكون الوصف بعد المزاولة له، وطول الملازمة صار كأنه غريزة، ولم يكن على أول دخوله فيه، ولو كان كذلك كان متعلماً لا عالماً، فلما خرج بالغريزة إلى باب (فَعَّلَ) صَارَ (عَالِمٌ) في المعنى كَعَلِيمٍ^(٥٨).

وأوماً ابْنُ فَارِسٍ (ت ٣٩٥هـ) إلى أن الألفاظ التي جاءت على بناء (فَعِيلٍ)؛ إنما جاءت للدلالة على الثبوت مما هو خَلْقَةٌ أو مَكْتَسَبٌ وهو وصفٌ يُبْنَى من (فَعَلَ) وهذا الفعل يدل على الطباع، قال: «والصفاتُ اللازمة للنفوس على (فَعِيلٍ)، نحو: شَرِيفٌ وَضِدُهُ وَضِيعٌ، وهذا هو الأغلبُ، وقد يختلفُ في اليسير^(٥٩).

ورأى الرضي الاسترباذي أنَّ بناء (فَعِيلٍ) يكثرُ في باب (فَعَّلَ) اللازم، نحو كَرَّمَ فهو كريمٌ، وشَجَّعَ فهو شَجِيعٌ، ومن باب (فَعَلَ) نحو حَرَصَ فهو حَرِيصٌ^(٦٠). في حين عُلِّلَ الْأَشْمُونِي (ت ٩٢٩هـ) هذا بأنَّ بناء (فَعِيلٍ) مقصورٌ على السماع في هذه الصفات، نحو: رَحِيمٌ، وَعَلِيمٌ^(٦١).

ومن المحدثين مَنْ تكفل ببيان العلة في ملازمة الضمة لـ (فَعَلَ)، وهو (الطيب البكوش) الذي ذهب إلى أَنَّ الضمة تجعل الفعل ضعيف التصرف ثقيلة؛ لأنَّ ضم العين يدلُّ عادةً على اللزوم بمعناه الواسع، وذلك بأنَّ يتصف الفاعل بصفة، أو لأنَّها تطرأ على حاله، أو أنَّ يقوم بعملٍ داخلي يتعلق بشخصه، وإنَّ تعدَّى فهذا الفعل فيه انغلاقٌ على النفس مناسبٌ لانغلاق حركة العين؛ إذ إنَّ الضمة والكسرة منغلقتان^(٦٢).

واحتكم الدكتور (عبد الفتاح الحموز) إلى مبدأ التغليب في تعليله لمجيء هذه الصفات؛ قال: «ولعل هذا التغليب يعودُ إلى أَنَّ الضمَّ أقوى الحركات، ويعززه أَنَّ المغالبة أسلوب يدور في فلك الغلبة والقهر، والسيطرة، فأعطي ما يناسب هذا المعنى ويلائمه ويؤكدُه وهو تغليب قريبٌ بما طالعنا به ابنُ جنى: «وعلته عندي أن هذا موضعٌ معناه الاعتلاء والغلبة، فدخله بذلك معنى الطبيعة، والنحيزة التي تغلب، ولا تُغلب، وتُلازم، ولا تُفارق وتلك الأفعال بابها (فَعَلَ - يَفْعُل)، نحو: فَعَهُ يَفْعُهُ، إذا أجاد الفقه، وعَلِم، يَعْلُم إذا أجاد العِلْم»^(٦٣)»^(٦٤).

وما يُمكن الاعتدأُ به هو أن هذه الألفاظ التي خرجت من باب (فَاعِل) المشتق من اللازم، والمتعدي إلى باب (فَعِيل) المشتق من اللازم؛ لأنَّ النقل من (فَعَلَ) وَفَعَلَ إلى (فَعَلَ) يُشعرُ باستقرار المعنى وثبوت الوصف في صاحبه، فلما صار العلم طبيعةً وسجيةً في صاحبه قيل (عَلِيم).^(٦٥)

وقد لا تدل الصفات المشبهة على ثبوت الوصف أصلاً، كما في (غَضَبَان) في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾^(٦٦). بدلالة قوله تعالى بعدها ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَابَ وَفِي نُسْحَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾^(٦٧).

قال الدكتور فاضل السامرائي: «والظاهر أنَّ الصفة المشبهة على أقسام: منها ما يفيد الثبوت والاستمرار، نحو: أبكم، وأصم، وأفطس، وأسهل، وأحور، وأسمر وأبيض... وقد تدل على وجه قريب من الثبوت في نحو: نحيف، وسمين، وبليغ، وكريم، وجواد، وهي لا تدل على الثبوت في نحو: ظمآن، وغضبان، وريان... وعلى هذا الا نرى أنَّ يُحكم بالثبوت عموماً على الصفة المشبهة بل الأولى التفصيل»^(٦٨).

ومن الصفات المشبهة لفظة (الرحمن) التي لم تُشتق من فعل لازم؛ قال الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ): «فإن قلت: الرحمن صفة مشبهة؛ فلا تُشتق إلا من فعل لازم، فكيف اشتق من (رحم) وهو متعد؟ وكذا القول في (رب) و(ملك) حيث عُدَّ صفة مشبهة وأما الرحيم؛ فإن جعل صيغة مبالغة، كما نص عليه سيبويه في قولهم: هو رحيم فلاناً، فلا إشكال فيه، وإن جعل صفة مشبهة كما يُشعر به تمثيله بـ (مريض) و(سقيم) توجه عليه السؤال أيضاً، قلت: الفعل المتعدي قد يُجعل لازماً بمنزلة الغائر، فيُنقل إلى (فعل) بضم العين، ثم يُشتق منه الصفة المشبهة، وهذا بابٌ مطرد في باب المدح والذم»^(٦٩).

وبَيَّن بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) الفرق بين الرحيم والراحم؛ فقال: «قوله: الرحيم والراحم بمعنى واحد فيه نظر، لأنَّ الرحيم، وإن كان صفة مشبهة، فيدل على الثبوت؛ بخلاف الراحم، فإنه يدل على الحدوث، وأجيب بأن ما قاله بالنظر إلى أصل المعنى دون الزيادة»^(٧٠).

وذهب إلى أنَّ «الرحمن الرحيم: صفتان مبنيتان من (رحم) بعد جعله لازماً بمنزلة الغائر بنقله إلى (رحم) بالضم، كما هو المشهور، وقد قيل: إنَّ الرحيم ليس بصفة مشبهة، بل هي صيغة مبالغة، نصَّ عليه سيبويه في قولهم: هو رحيم فلاناً»^(٧١).

في حين رأى أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿الرحمن

الرحيم: (٧٢) «(فَعْلَانُ) مبالغة في كثرة الشيء، ولا يلزم منه الدوام، كغضبان، و(فَعِيل) لدوام الوصف، كظريف، فكأنه قال: الكثير الرحمة، دائمها» (٧٣) غير أن ما ذهب إليه لا يمكن التسليم به على إطلاقه؛ لأن الله تعالى قد وصف موسى عليه السلام في أشد غضبه بقوله: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ (٧٤) أي: ممتلئاً غضباً؛ لأن من معاني (فَعْلَانُ) الامتلاء بالوصف إلى الحد الأقصى، غير أن هذا الوصف طارئ لا يلبث أن يزول، فالغضبان لا يبقى كذلك، ولا اللهفان، ولا العطشان (٧٥).

لذلك نرى رأي من ذهب إلى أن صيغة (فَعْلَانُ) تفيد الحدوث والتجدد، وصيغة (فَعِيل) تفيد الثبوت، فجمع الله تعالى لذاته الوصفين؛ إذ لو اقتصر على (رحمن) لظن ظان أن هذه صفة طارئة، قد تزول كعطشان، وريان، ولو اقتصر على (رحيم) لظن أن هذه صفة ثابتة... والله سبحانه وتعالى مُتَّصِفٌ بأوصاف الكمال، فجمع بينهما، حتى يعلم العبد أن صفته الثابتة هي: الرحمة وأن رحمته مستمرة متجددة لا تنقطع، حتى لا يستبد به الوهم بأن رحمته تعرض ثم تنقطع، أو قد يأتي وقت لا يرحم فيه سبحانه فجمع الله كمال الاتصاف بالرحمة لنفسه (٧٦).

رابعا: صيغ المبالغة

المبالغة هي «أن تبلغ من العمل جهداً» (٧٧) وتشتق صيغ المبالغة من مصادر الأفعال الثلاثية، وتؤدي معنى المبالغة في الدلالة على الحدث؛ فإذا قلت: (سيف بَتَّارٌ) كان ذلك أقوى دلالة على معنى البتر من قولك: (سيفٌ باترٌ) (٧٨).

ويُعد سيويو من أوائل اللغويين الذين أشاروا إلى مصطلح المبالغة بدليل قوله: «قالوا: حَشُنَ، وقالوا: إِحْشَوْشَنَ، وسألتُ الخليل؛ فقال: كأنهم أرادوا المبالغة، والتوكيد كما أنه إذا قال: إِعْشَوْشَبَتِ الأرضُ فإنها يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً

قد بالغ^(٧٩).

فإذا أُريدَ الدلالةُ على الكثرةِ والمبالغةِ في الوصفِ تُحوَّلُ صيغةُ (فَاعِلٍ) من الثلاثي إلى صيغٍ قياسيةٍ حفظتها المتونُ اللغوية وهي^(٨٠): فَعَالٌ نحو: رَزَّاقٌ، فَعُولٌ نحو: غَفُورٌ، فَعِلٌ نحو: حَذِرٌ، مَفْعَالٌ نحو: مِعْطَارٌ.

واشترط اللغويون في متونهم أَنْ تصاغَ صيغُ المبالغةِ من الفعل الثلاثي فقط^(٨١) بمعنى أَنَّهُم منعوا اشتقاقها من غير الثلاثي، مع أَنَّهُم لم يعللوا لنا هذا المنع؛ ولكننا نرى أَنَّ الفعل الثلاثي يؤدي إلى توليد الصيغ من دون أيِّ تغييرٍ في صوامتِ الجذر الأصلية؛ لذلك عُدَّ منطاً لتقليبِ صيغ الاشتقاق المختلفة في جذور المادة، كما يسمحُ في الوقت نفسه بإدخالِ التضعيفِ في الصامتِ الثاني، أو الثالث فيؤدي إلى زيادةِ صامتٍ أو أكثر على الجذر^(٨٢)، وصيغ المبالغة حتماً جاءت بصيغ محتملة للزيادة، أو التضعيف؛ لتؤدي المبالغة التي أُريد منها الدلالة عليها.

إلاَّ أَنَّ هذا المنعَ اصطدمَ بمجموعةٍ من الألفاظِ دلَّتْ على المبالغة، صيغت من أفعالٍ رباعيةٍ، نحو: دَرَّأَكَ، وَحَسَّاسٌ، وَرَشَّادٌ، وَجَبَّارٌ، وَبَتَّارٌ، وَأَلِيمٌ، وَنَذِيرٌ، وَمِعْطَاءٌ^(٨٣).

طالعنا ابن جني بتعليل ذهب فيه إلى أَنَّ اشتقاقَ هذه الصيغ إنَّها هو من (فَعَلٍ) الثلاثي تقديرًا، ومن (أَفْعَلٍ) لفظًا، فصيغةُ (فَعَالٍ) تُشتقُّ من غير الثلاثي لكن في أحرفٍ محفوظةٍ هي (أَدْرَكَ فهو دَرَّأَكَ، وَأَجْبَرَ فهو جَبَّارٌ، وَأَسَارَ فهو سَتَّارٌ، وَأَقْصَرَ فهو قَصَّارٌ)؛ وفي الوقت نفسه فهي على (فَعَلٍ) تقديرًا لكنها خرجت بحرفِ الزيادة (الهمزة) فصارت على (أَفْعَلٍ).^(٨٤)

وقف ابن جني في الموضع نفسه على قراءةٍ معاذ بن جبل^(٨٥). لقوله تعالى: ﴿إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾^(٨٦)، فقد قرأ بتشديد العينِ على صيغةِ (فَعَالٍ)، وذكر أَنَّهُ ينبغي

أَنَّ تكون صيغَتُها من قولهم: (رَشِدَ - يَرُشِدُ) ك (عَلِمَ) من (عَلِمَ - يَعْلَمُ)، أو يكون من (رَشَدَ - يَرُشِدُ) ك (عَبَدَ) من (عَبَدَ - يَعْبُدُ)، ولا ينبغي أن يكون من (أَرَشَدَ - يُرْشِدُ)^(٨٧).

أما ابن النحاس (ت ٣٣٨هـ) فقد وَسَمَ تشديد الشين في الرَّشَادِ ، بأنَّه لَحْنٌ؛ لأنَّه يقال: (أَرَشَدَ - يُرْشِدُ) ولا يصاغُ (فَعَّال) من (أَفْعَلَ) غير الثلاثي؛ لأنَّ مَنْ أَرَادَ التَّكْثِيرَ من غير الثلاثي؛ ف (مِفْعَال) فيجوز أن يكون (رَشَّاد) بمعنى (يُرْشِدُ) أي: هو بمعناه، ولكنه ليس جارياً عليه، أو يكون (رَشَّاد) من (رَشَدَ - يَرُشِدُ) أي: صاحب رَشَاد^(٨٨).

وذكر الزبيدي أنَّ صيغَ المبالغة هذه أفعال لها صورتان: أحدهما بوزن (فَعَلَ)، والأخرى بوزن (أَفْعَلَ) فقد قالوا: أَحَسَّ الشيءَ وَحَسَّهُ بمعنى عرفه وَشَعَرَ به^(٨٩) وَأَذْرَكَهُ وَدَرَكَهُ بمعنى لحقه وبلغه^(٩٠)، وَأَرَشَدَ وَرَشَدَهُ هَدَاهُ^(٩١)، وَسَارَ، وَأَسَارَ بمعنى أبقى^(٩٢).

خامساً: أفعال التفضيل

هو اسمٌ مشتقٌّ على وزن (أَفْعَلَ) للمذكر، و(فَعَلَ) للمؤنث يدل على أنَّ شيئين اشتركا في صفةٍ ما، وزاد أحدهما على الآخر فيها؛ فإذا قلت: الولد أطول من أبيه، عنيت أنَّ الولدَ والأبَ طويلان، ولكن الولد زادَ على أبيه في الطول.^(٩٣)

اشتراط اللغويون في متونهم لصوغه شروطاً من كون الفعل ثلاثياً، تاماً، متصرفاً، مثبتاً، مبنياً للمعلوم، قابلاً للتفاضل، ليس الوصف منه على وزن (أَفْعَلَ) □ فعلاء) ولا (فَعْلان □ فَعْلَى) وعند إرادة صوغ اسم التفضيل، أو التعجب من الأفعال التي لم تستوفِ هذه الشروط، يُؤتى بصيغة من فعلٍ مستوفٍ لها ثم يؤتى

بمصدرِ الفعلِ غيرِ المستوفي للشروط ليكون تمييزاً^(٩٤).

وذهب الخليل وسيبويه وأغلب اللغويين إلى منع صوغِ (أَفْعَل) التفضيل من العيوب، والألوان أي: من باب (أفعل - فعلاء)^(٩٥)؛ قال سيبويه في باب (ما لا يجوز فيه ما أفعله): «وذلك ما كان (أَفْعَلُ)، وكان لوناً، أو خِلْقَةً ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمَرُّه، ولا ما أبيضُّه، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجُّه، ولا في الأعشى ما أعشاه إنما تقول: ما أشدَّ حرَّتُه، وما أشدَّ عشاهُ، وما لم يكن فيه: ما أفعله لم يكن فيه: أفعل به رجلاً، ولا هو أفعل منه؛ لأنَّك تريد أن ترفعه من غايةِ دونه، كما أنك إذا قلتَ ما أفعله فانتَ تريد أن ترفعه عن الغايةِ الدُّنيا، والمعنى في أفعل به وما أفعله واحدٌ، وكذلك: أفعل منه»^(٩٦).

وعللوا هذا المنع بعلل منها:

١. إنما منعهم من أن يقولوا في هذه على (أفعل) لأنَّ هذا صار بمنزلة اليد والرجل وهذا ليس فيه فعل من هذا النحو ألا ترى أنك لا تقول أيدا منه ولا أرجل منه^(٩٧).

٢. إن أصل أفعالها يكون على (أَفْعَل) و(أَفْعَال) نحو: احمَرَّ، واحمَارَّ، ودخول الهمزة على هذا محال^(٩٨).

٣. إن أصل أفعالها تُستعمل على أكثر من ثلاثة أحرفٍ، نحو: احمَرَّ، واحمَارَّ، واعورَ، واعوَارَ، وما زاد عن ثلاثة أحرفٍ لا يُبنى فعل التعجب منه، ومعلوم أنَّ ما أمتنع بناءً فعل التعجب منه، امتنع بناءً (أَفْعَل) التفضيل منه أيضاً^(٩٩).

ومع هذا المنع إلا أنَّ الاستعمال اللغوي سجَّلَ قولهم: أحمقُّ من هبَّقة، وما أحمقُّه، وما أرعنه، وما ألدُّه، وما أشنعه، وما أهوجُّه، وأسود من حلَكِ الغراب،

وَأَبْيَضَ مِنَ اللَّبَنِ^(١٠٠).

عَلَّلَ سيبويه هذا الاستعمال بقوله: «لأنَّ هذا ليس بلونٍ ولا خِلْقَةٍ في جسده، وإنما هو كقولك: ما أَلَسَنُهُ، وما أَدَكَرُهُ، وما أَعَرَفُهُ، وأنْظَرُهُ، تُرِيدُ نَظَرَ التَّفَكُّرِ، وما أَشْنَعُهُ وهو أَشْنَعُ؛ لَأَنَّهُ عِنْدَهُم مِنَ الْقَبِيحِ، وليس بلونٍ، ولا خِلْقَةٍ من الجسد، ولا نقصان فيه»^(١٠١).

وذهب ابنُ السَّراجِ إلى القولِ: «فإنَّ هذا عندهم من قِلَّةِ الْعِلْمِ ونقصانِ الْفِطْنَةِ، وليسَ بلونٍ ولا خِلْقَةٍ في جسدٍ، إنما هو كقولك: ما أَنْظَرُهُ تريد: نَظَرَ التَّفَكُّرِ، وكذلك ما أَلَسَنُهُ تريد البيانَ والفصاحةَ»^(١٠٢).

وَبَيَّنَ الْمَبْرَدُ أَنَّ أَعْمَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾^(١٠٣) يُخْرِجُ عَلَى وَجْهَيْنِ: ^(١٠٤)

الأول: أَنَّ يَكُونُ الْعَمَى هُنَا عَمَى الْقَلْبِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(١٠٥)، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَا أَعْمَاهُ، كَمَا تَقُولُ: مَا أَحْمَقُّهُ.

والآخر: أَنَّ يَكُونُ مِنَ عَمَى الْعَيْنِ وَلَكِنْ لَا يُرَادُ بِهِ (أَفْعَلٌ) فِي التَّفْضِيلِ، وَإِنَّمَا (صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ) عَلَى (أَفْعَلٌ) الَّذِي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَاءٌ)، أَيُّ هُوَ: أَعْمَى فِي الْآخِرَةِ كَمَا كَانَ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَضَلُّ سَبِيلًا، كَمَا خَرَّجُوا قَوْلَ رُؤْبَةَ^(١٠٦):

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ تَقَطُّعُ الْحَدِيثِ بِالْإِيْمَاضِ

أَبْيَضَ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضٍ

وقول طرفة بن العبد^(١٠٧):

إِذَا الرِّجَالُ شَتُّوا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طِبَّاحٌ

من وجهين^(١٠٨): الأول: إنّ ذلك شاذٌّ، والشاذُّ لا يُقاسُ عليه، ولا يُؤخذ به وإنّما جاءَ لضرورةِ الشّعْرِ. والآخر: أنّ يكون قوله: أبيض، وفأنتَ أبيضُهُم (أفعل) الذي مؤنثه (فَعْلَاءُ) أي صفة مشبهة وليس أفعل التّفضيل.

سادساً : اسما الزمان والمكان

هما اسمان مشتقان من مصدر الفعل ليدلا على مكان وقوع الحدث، أو زمانه، نحو: المجرى، والمسجد، والمطلع، والمشرق، والمغرب، والمسكن وغيرها^(١٠٩).

ويُصاغُ اسما الزمان والمكان من الثلاثي ولهُ وزن هـا:

مَفْعَلٌ: ويصاغ من الفعل الثلاثي الصحيح الآخر المضموم العين أو مفتوحها نحو: المشرب والملبس^(١١٠)، وذلك بإبدال ياء المضارعة ميماً مفتوحةً، وفتح ما قبل الآخر؛ ولم يضموا عينها فيما مضارعه مضموم؛ لأنه لم يأت في الكلام من غير هذا الباب (مَفْعَل) فَعْدَل إلى الفتح؛ لأنّه أخفُّ من الكسر^(١١١)، وكان سيبويه قد أشار إلى هذا بقوله: «وأما ما كان يفعلُ منه مفتوحاً فإنَّ اسمَ المكان يكونُ مفتوحاً، كما كان الفعل مفتوحاً؛ وذلك قوله: شَرَبَ يَشْرَبُ، وتقول للمكان مَشْرَبٌ، ولَبَسَ يَلْبَسُ والمكان الملبس... ويقولون: المذهب للمكان، وتقول: أردتُ مذهباً أي ذهباً فتفتح لأنك تقول: يذهبُ فتفتح... وأما ما كان يفعلُ منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعلُ منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعلُ لأنّه ليس في الكلام (مَفْعَل)، فلما لم يكن إلى ذلك سبيلٌ وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفّها وذلك قولك: قَتَلَ يَقْتُلُ وهذا المقتلُ»^(١١٢).

مَفْعِلٌ: ويُصاغُ من الفعل الثلاثي الصحيح اللام المكسور العين في المضارع؛ وذلك بإبدال حرف المضارعة ميماً مفتوحةً مع إبقاء حركة ما قبل الآخر على حالها،

نحو: المَحْبِس، والمَبِيت، والمَصِيف، ومَضْرِبِ الناقَةِ وَمَتَّجِهَا^(١١٣) الفِعْلُ الثلاثي
الأجوف اليائي في المضارع، وهذا يُعاملُ في مضارعه معاملةً الصحيح المكسور
العين، نحو: باتَ يَبِيتُ^(١١٤). الفعل الثلاثي المثال الواوي، يُصاغُ على وزن (مَفْعِل)
من نحو: المَوْعِد، والمَوْضِع، والمُورِد^(١١٥).

ويُصاغُ اسماً الزمانِ والمكانِ من غير الثلاثي على وزن (مُفْعَل) وذلك بإبدالِ
حرف المضارعة ميماً مضمومةً مع فتح ما قبل الآخر، نحو: المُدْخَل، والمُخْرَج،
والمُرْكَب، والمُضْطَرَب، والمُتَدَحْرَج، والمُحَرَّنَجَم، بمعنى أَنَّهُمْ أَجْرُوهُ على لفظ
اسم المفعول من غير الثلاثي؛ لَأَنَّهُ «أَخَفُ من لفظ الفاعل؛ لَأَنَّ الفاعلَ بالكسر،
والمفعول بالفتح، والفتحُ أخَفُ؛ لَأَنَّ اسْمَ المفعول فيه بالمعنى فكانَ استعمال لفظ
المفعول لمطابقته له أقيسُ فمن ثم استعملوا صيغة المفعول»^(١١٦).

ومع هذه الضوابط الصرفية لصيغتي اسم الزمانِ والمكانِ إِلَّا أَنَّ الاستعمال
سَجَّلَ لنا مفرداتٍ انتظمت خارج هذه القوالبِ الصرفيةِ التي عرضنا لها منها:
المُنْسِك، والمَجْزِر، والمنْبِت، والمَطْلَع، والمَشْرِق، والمَغْرِب، والمَفْرِق، والمَسْقِط،
والمَسْجِد، والمَرْقِق^(١١٧).

وجاءَ تعليلُ هذا الخروجِ على لسانِ سيويهِ الذي حملهُ على لغةٍ بعضهم ، أو
لتوضيح الفرقِ بين الدلالاتِ؛ قال: «قالوا: أَتَيْتَكَ عندَ مَطْلَعِ الشَّمْسِ أي عند
طلوعِ الشَّمْسِ، وهذه لغةُ بني تميم، وأما أَهْلُ الحِجَازِ فَيَفْتَحُونَ»^(١١٨). وقال أيضاً:
«وأما المَسْجِدُ فَإِنَّهُ اسْمُ اللَّيْلِ، وَلَسْتُ تَرِيدُ به موضعَ السجودِ وموضعَ جبهتك لو
أردت ذلك لقلت: مَسْجِدٌ»^(١١٩).

ورأى الأصمعي (ت ٢١٦هـ) في قول نقله عنه ابنُ قتيبةٍ أَنَّ مجيءَ هذه الألفاظ
نوعٍ من أنواعِ تحقيقِ أَمْنِ اللبسِ بين الدَّلالةِ الخاصة، والدَّلالةِ العامةِ المطلقة، وكأنَّ

العربَ جَنَحَتْ للكسر لإرادة الدلالة الخاصة؛ فقوْهُم: البصرةُ مَسْقُطُ رَأْسِي، والقياس: مَسْقُطٌ بالفتح انحراف نحو، تحقيق أمن اللبس؛ قال: «مَسْقُطُ السَّوْطِ، وَمَسْقُطُ النَّجْمِ، حيث سقطا مفتوحان، وَمَسْقُطُ الرَّمْلِ، أي مُنْقَطَعُهُ، وَمَسْقُطُ رَأْسِهِ حيث وُلِدَ مكسوران»^(١٢٠).

وهذه الدلالة كررها السيوطي (ت ٩١١هـ) بقوله: «واسمُ الشيءِ المَعْدُّ للفعل كالمَسْجِدِ للبيتِ المَعْدُّ للصلاةِ والسَّجودِ، فأما المَسْجِدُ فاسمُ مكانِ السجود وليس اسماً للبيتِ بل لموضعِ السَّجودِ من البيتِ»^(١٢١).

وكان ابنُ جنِّي قد ذَكَرَ أَنَّ (مَجْمَع) وردت في قراءةِ عبد الله بن مُسلم بن يسار^(١٢٢)، لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾^(١٢٣)؛ إذ قرأ (مَجْمَع) بكسر الميم؛ مع أَنَّ المصدرَ من (فَعَلَ □ يَفْعَلُ) والمكان، والزمان هو على (مَفْعَل) مفتوح العين، ف (مَجْمَع) هو مكانٌ، وهو من (جَمَعَ □ يَجْمَعُ) وقياسه هو (مَجْمَع) على (مَفْعَل) بفتح العين^(١٢٤).

ومن المحدثين الدكتور (عبد الصبور شاهين) الذي رأى أن هذه الألفاظ جاءت مخالفة للقاعدة الصرفية أو لما منعه اللغويون؛ لأنه لم يُقصد التعبير عنها، باسم الزمانِ واسم المكان بالمعنى النحوي؛ وإنما هي، أسماءٌ لأماكنٍ معينة؛ فهي بذلك إطلاقات خاصة لا تندرج تحت شروطِ الصيغة^(١٢٥).

ونرى أَنَّ ما ذهب إليه سيبويه يُمكن الرُّكون إليه؛ لأنَّ مَنْ كَسَرَ هذه الألفاظ، فقد قصدَ بها الزمانَ، أو الموضعَ المخصص للفعلِ سواء أوقع فيه أم لا، وإن جاءت بالفتح فهي على القياس^(١٢٦).

سابعاً: اسم الآلة

تحدث سيبويه عن اسم الآلة تحت (باب ما عالجته به)؛ فقال: «أما المَقْصُ فالذي يُقْصُّ به، والمَقْصُ المكان والمصدر. وكلُّ شيءٍ يُعالج به فهو مكسورُ الأول، كانت فيه هاءُ التانيث أو لم تكن، وذلك قولك: مَحْلَبٌ، وَمِنْجَلٌ، وَمِكْسَحَةٌ، ومِسْلَةٌ... وقد يَجِيءُ على (مِفْعَال) نحو: مِقْرَاضٍ وَمِفْتَاحٍ وَمِصْبَاحٍ، وقالوا: المِفْتَاحُ كما قالوا: المِخْرَزُ، وقالوا: المِسْرَجَةُ، كما قالوا: المِكْسَحَةُ». (١٢٧)

وأشار الزمخشري في تعريفه لاسم الآلة إلى الأوزان التي خرجت عن القياس؛ قال: «هو اسم يُعالج به ويُنْقَلُ وَيَجِيءُ على (مِفْعَلٍ، وَمِفْعَلَةٍ، وَمِفْعَالٍ) كالمَقْصِ، والمَحْلَبِ، والمِكْسَحَةِ، والمِصْفَاةِ، والمِقْرَاضِ، والمِفْتَاحِ، وما مضموم الميم والعين من نحو المِسْطِ، والمِنْجَلِ، والمُدْقَةِ، والمُدْهَنِ، والمُكْحَلَةِ، والمُخْرَضَةِ، فقد قال سيبويه: لم يذهبوا به مذهب الفعل ولكنها جُعِلَتْ أسماء لهذه الأوعية». (١٢٨)

وبَيَّن ابنُ الحاجب أيضاً أوزان الآلة القياسية وغيرها؛ قال: «الآلة على (مِفْعَلٍ، وَمِفْعَالٍ، وَمِفْعَلَةٍ)، كالمَحْلَبِ والمِفْتَاحِ، والمِكْسَحَةِ، ونحو المِسْطِ، والمِنْجَلِ، والمُدْقِ، والمُدْهَنِ، والمُكْحَلَةِ، والمُخْرَضَةِ ليس بقياس». (١٢٩)

هذا الخروج عن القياس الذي حدده الصرفيون علَّله سيبويه تبعاً لإرادة المعنى بقصد التفريق بين دلالةٍ وأخرى؛ بدليل قوله: «ونظيرُ ذلك المُكْحَلَةُ لم تَرُدْ في موضع الفعل، ولكنه اسمٌ لوعاءِ الكُحْلِ، وكذلك المُدْق صار اسماً له كالجلمود». (١٣٠)

وبَيَّن أبو الفداء بن إسماعيل المشهور بصاحب حماة (ت ٧٣٢هـ) أَنَّ جميع ما جاء مضموماً لم يذهب به مذهب الفعل، ولكنها جُعِلَتْ أسماء لهذه الأوعية؛ فلهذا خَرَجَتْ عن مقتضى القياس؛ لأنهم لم يراعوا الفعل في الاشتقاق. (١٣١)

وَمَنْ المحدثين مَنْ رأى أَنَّ ما ورد في اسمِ الآلةِ وهو مُتَنَعٌ ويتعارضُ مع الصيغِ التي اقرها اللغويون؛ إنَّما تعودُ إلى ما يسمى بالرُّكام اللغوي، أو البقايا اللغوية من نظام لغوي قديم؛ وأنَّه مِنَ الجائز أن يكون قد حدث تطوُّرٌ في عهدٍ بعيدٍ سبق العصر الجاهلي فأمِيتَتْ صيغٌ، وبقيت بواقٍ قليلةٌ تدلُّ عليها، وعاشتْ أخرى ونَمَتْ، ولعلَّ هذا هو السبب في بقاء بعض الألفاظِ محدودة على صيغٍ وأوزانٍ غدت مَيِّتَةً لا يُصاغُ اليومَ على مثالها. (١٣٢)

ولكن يبدو أنَّ تحقيقَ أَمْنِ اللَّبسِ بَيِّنٌ في هذه الألفاظِ فهناك ألفاظٌ أُطلِقتْ على الأوعيةِ التي تحفظُ فيها الأشياءُ فُخِصَتْ بضم اوائلها، ومما جاء القياسُ بكسر اوائلها فللدلالةِ على اسمِ الآلةِ التي يُعالجُ بها، فالمُكْحَلَةُ بضم الميم وعاءٌ مخصوص لحفظِ الكحل، ولو أرادوا ما يُعالجُ به لقالوا: مِكْحَلَةٌ. (١٣٣)

وما عرضنا له؛ إنَّما يؤكِّد ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء (ت ١٨٩هـ) بقوله: «ما انتهى إليكم مما قالت العربُ إلَّا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ» (١٣٤).

نتائج البحث

إنَّ المتأملَ في اللغة العربية يجدُ الكثيرَ من الألفاظِ والموضوعاتِ؛ وحتى الظواهر قد خرجت عن أطرِ ضوابطهم وأقيستهم اللغوية؛ فاقتضت لذلك الوقوفَ عندها، وليبانها وتشخيص أسبابها وعللها وبيان تخريجات اللغويين أنفسهم لها.

إنَّ الخارجَ عن إطارِ دائرة اللغة وطبيعة نظامها لا يُسوَّغُ لنا القياس؛ إلاَّ أننا لا يُمكن أن نجعله جانباً مفترضاً؛ أو ننتعته بالشذوذ والندرة ما دام الاستعمال اللغوي المتمثل بالقران الكريم والشعر العربي قد سجله لنا.

يُفيدُ هذا الخارجُ عن القياس الداخل في دائرة الاستعمال اللغوي معنىً دلاليًا في نحو ما عرضنا له في نحو: (أَبْقَلَ □ بَاقِلٌ) وفي نحو: صيغِ المبالغة، واسمي الزمان والمكان.

قد تكونُ العلةُ في خروج الألفاظ عن الضوابطِ الصرفية صوتيةً يُراعى فيها النطق وسهولته كما في صيغ اسم المفعول نحو (مَشِيبٌ، ومَلِيمٌ، ومَرِيحٌ، ومَهِيْبٌ) مع أنَّ القياس أن تكون (مَشُوبٌ، ومَلُومٌ، ومَرُوحٌ، ومَهُوبٌ).

أكدَ البحثُ مقولةَ أبي عمرو بن العلاء من أنَّ ما انتهى إلينا من كلام العرب قليل، ولو جاء كثيرٌ لجاءنا علمٌ وشعرٌ كثيرٌ.

.....

١. التراث اللغوي العربي: ٥٦.
٢. ينظر: في أصول النحو: ٧٩.
٣. الخصائص: ١ / ٣٥٧.
٤. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحثري: ١ / ٢١٦.
٥. ينظر: لسان العرب: مادة (قيس) ٧ / ٣٥٧.

٦. الحدود في النحو : ٣٨.
٧. لمع الأدلة : ٩٣.
٨. ينظر : الخصائص : ٣٥٨ / ١.
٩. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٢١.
١٠. ينظر : من أسرار اللغة : ٨.
١١. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٢٢.
١٢. الكتاب : ٥ / ٤.
١٣. شرح الكافية : ١٩٨ / ٢.
١٤. شرح الاشموني : ٢ / ٢١٥.
١٥. ينظر : شرح المفصل : ٤ / ٨٤ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٥٩ .
١٦. ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ١٣٦ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٥٩ ، والصرف : ١٥٩ .
١٧. ينظر : المصادر أنفسها .
١٨. المحيط في اللغة : ٣ / ٣٣٦ .
١٩. ينظر : الأمالي : ٢ / ٢٤٣ .
٢٠. مقياس اللغة : مادة (يفع) : ٦ / ١٥٧ الصحاح : مادة (يفع) ٣ / ١٠٨٥ .
٢١. ينظر : الصحاح : مادة (يفع) ٣ / ١٠٨٥ .
٢٢. ينظر : معاني الأبنية في العربية : ٥٣ .
٢٣. المحيط في اللغة : مادة (بقل) ٥ / ٤٣٧ ، وينظر : الصحاح مادة (بقل) ٤ / ١٣٤٣ .
٢٤. العين مادة (بقل) ١ / ١٨٣ .
٢٥. ينظر : تاج العروس : ٧ / ٢٣١ .
٢٦. ينظر : ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : ٢٠٠ .
٢٧. مريم : ٨ .
٢٨. ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٠٢ ، وإعجاز القرآن والدلالات الصرفية : ٥٤ .
٢٩. ديوان الخطيئة : ١٧ .
٣٠. الكتاب : ٤ / ٦٧ .
٣١. المصدر نفسه : ٤ / ٣٤٨ ، وينظر : المقتضب ١ / ١٠٠ ، والأصول في النحو ٣ / ٨٥ .
٣٢. تصريف الأسماء والأفعال : ١٥٥ ، وينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٨٠ .
٣٣. الكتاب : ٤ / ٢٨٢ .
٣٤. ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٦٧ .

٣٥. المصدر نفسه: ٣/ ٣٨٣.
٣٦. الصحاح: مادة (جنن): ٥/ ١٦٨٩ وينظر: العين: ١/ ٣٢٣.
٣٧. الكتاب ٤/ ٦٧.
٣٨. جمهرة اللغة: مادة (صون): ٢/ ٢٦٣ .
٣٩. أدب الكاتب: ٩٨ .
٤٠. جمهرة اللغة مادة (صون) ٢/ ٢٦٣.
٤١. ينظر: تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ: (بحث) ٤١٢ .
٤٢. تهذيب اللغة: مادة (قفل): ٩/ ١٦١ .
٤٣. الصحاح: مادة (سعد): ١/ ٣٤٨ .
٤٤. ينظر: المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي: (بحث) ٨٩ .
٤٥. ينظر: أدب الكاتب: ٤٩٠.
٤٦. ينظر: المصدر نفسه: ٤٩١ .
٤٧. الكتاب: ٤/ ٣٤٨ .
٤٨. أدب الكاتب: ٤٩١ .
٤٩. ينظر: الأصوات اللغوية: ١٧٧-١٧٨ .
٥٠. ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٠ .
٥١. ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ١٣٩ □ ١٤٠ .
٥٢. ينظر: الإعلال وإلا بدال بين القدماء والمحدثين: (بحث) ١٦٨ .
٥٣. الصرف (د. حاتم الضامن): ١٦٢ .
٥٤. : شرح المفصل: ٦/ ٨١ ، وشرح الحدود النحوية: ٩٢ .
٥٥. ينظر: الباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٤٣ ، وشرح المفصل: ٦/ ٨١ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٧٥-٢٧٩ .
٥٦. الكتاب: ٤/ ٣٦٥ .
٥٧. المصدر نفسه، والصفحة نفسها .
٥٨. الخصائص: ٢/ ٣٥٦ .
٥٩. الصحابي في فقه اللغة: ٢٢٥ .
٦٠. ينظر: شرح الشافية: ١/ ١٤٣ .
٦١. ينظر: شرح الأشموني: ٣/ ٣ .
٦٢. ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٩٥ .

٦٣. الخصائص: ٢ / ٣٥٧.
٦٤. ظاهرة التغليب في العربية: ١٤٧.
٦٥. ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٢١٧.
٦٦. الأعراف: ١٥٠.
٦٧. الأعراف: ١٥٤.
٦٨. معاني الأبنية في العربية: ٧٦-٧٧.
٦٩. الحاشية على الكشف: ٤١.
٧٠. عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: ٧٩.
٧١. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ١١ / ١.
٧٢. الفاتحة: ١.
٧٣. الكليات: ١٩٢.
٧٤. طه: ٨٦.
٧٥. ينظر: إعجاز القرآن والدلالات الصرفية: ٧٥.
٧٦. ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٧٧. العين: مادة (بلغ): ٤ / ٤٢١.
٧٨. الصرف (د. حاتم الضامن): ١٥٩.
٧٩. الكتاب: ٤ / ٧٥.
٨٠. ينظر: الكتاب ٣ / ٣٠٨ □ ٣١١، وشرح المراح في التصريف: ١٢٤ □ ١٢٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٦٩-٢٧٤.
٨١. ينظر: المصادر أنفسها.
٨٢. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٧٢-٧٣.
٨٣. ينظر: الكتاب: ٣ / ٣٠٨-٣١١، وشرح المراح في التصريف: ١٢٤-١٢٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٦٩-٢٧٤.
٨٤. ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٢ / ٢٤١-٢٤٢.
٨٥. هو معاذ بن عمرو أبو عبد الرحمن الأنصاري أشار إليه الرسول ﷺ بقوله: خذوا القرآن من أربعة من عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وسالم مولى حذيفة توفي سنة (١٨هـ)، ينظر في ترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء: ٢ / ٣٠١.
٨٦. سورة غافر: ٢٩.
٨٧. ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٢ / ٣٤١.

٨٨. ينظر: إعراب القرآن: ٧٠٧٦.
٨٩. ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: مادة (حس) ٤ / ٢٨ .
٩٠. ينظر: المصدر نفسه: مادة (ترك) ٧ / ١٢٦ .
٩١. ينظر: المصدر نفسه: مادة (رشد) ٢ / ٣٥٢ .
٩٢. ينظر: المصدر نفسه: مادة (سار) ٣ / ٢٥١ .
٩٣. الصرف (د. حاتم الضامن): ١٦٤ .
٩٤. ينظر: الكتاب: ٤ / ٩٧، والمقتضب: ٤ / ١٨١، والأصول في النحو: ١ / ١٠٢، وشرح المفصل: ٦ / ٩١.
٩٥. ينظر: المصادر أنفسها .
٩٦. الكتاب: ٤ / ٩٧ .
٩٧. المصدر نفسه ٤ / ٩٨ .
٩٨. ينظر: المقتضب: ٤ / ١٨١ .
٩٩. ينظر: الأصول في النحو: ١ / ١٠٣، وأسرار العربية: ١٢١.
١٠٠. ينظر: الكتاب: ٤ / ٩٨، والأصول في النحو: ٣ / ١٥٢، وشرح المراح في التصريف: ١١١.
١٠١. الكتاب: ٤ / ٩٨ .
١٠٢. الأصول في النحو: ٣ / ١٥٢ .
١٠٣. الإسرائاء: ٧٢.
١٠٤. ينظر: المقتضب: ٤ / ١٨٢ .
١٠٥. الحج: ٤٦.
١٠٦. الديوان: ١٧٩.
١٠٧. الديوان: ١٨.
١٠٨. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١ / ١٤٢.
١٠٩. ينظر: الصرف (د. حاتم الضامن): ١٦٦ .
١١٠. ينظر: المفصل في علم العربية: ٢٣٧.
١١١. ينظر: شرح الشافية: ١ / ٨١ .
١١٢. الكتاب: ٤ / ٨٩-٩٠.
١١٣. ينظر: المفصل في علم العربية: ٢٣٧-٢٣٨، وشرح المفصل: ٦ / ١٠٨ .
١١٤. ينظر: شرح المفصل: ٦ / ١٠٨.
١١٥. ينظر: الكتاب: ٤ / ٩٢-٩٣.

١١٦. ينظر: المفصل في علم العربية: ٢٣٨.
١١٧. الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٦٦٦.
١١٨. الكتاب: ٩٢ / ٤ ، وينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٨٩.
١١٩. الكتاب: ٩٢ / ٤.
١٢٠. أدب الكاتب: ٣٤٦.
١٢١. الأشباه والنظائر: ٣ / ٢٦٤.
١٢٢. هو عبد الله بن مسلم بن يسار مولى طلحة بن عبيد الله التميمي ، ينظر: الطبقات الكبرى: ٢٣٩ / ٧.
١٢٣. الكهف: ٦٠.
١٢٤. ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٢ / ٣٠.
١٢٥. ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٢٠.
١٢٦. ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيويه: ١٩٨.
١٢٧. الكتاب: ٩٢-٩٤ / ٤.
١٢٨. المفصل في علم العربية: ٢٠٧.
١٢٩. شرح الشافية: ١ / ١٢٨.
١٣٠. الكتاب: ٩١ / ٤.
١٣١. الكناش في فني النحو والصرف: ٣٥٤.
١٣٢. ينظر: التطور اللغوي: ١٢.
١٣٣. ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٢٢٢.
١٣٤. طبقات فحول الشعراء: ٢٣.

المصادر والمراجع

- القران الكريم
أولاً: الكتب المطبوعة
١. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٣ م.
 ٢. أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) حققه وضبط غريبة وشرح أبياته: محمد محي الدين عبد الحميد، المطبعة الرحمانية، مصر (د. ت.).
 ٣. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي (ت ٩٨٢هـ) دار الفكر بيروت (د. ت.).
 ٤. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترفي، دمشق، ١٩٥٧ م.
 ٥. الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، الطبعة السادسة مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٧٨.
 ٦. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧ م.
 ٧. إعجاز القران والدلالات الصرفية، د. يوسف المرعشلي، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠١١ م.
 ٨. إعراب القران، أبو جعفر أحمد بن محمد
 - النحاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق: د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٨ م.
 ٩. الأمالي، لأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، والشيخ سيد بن عباس الجليمي، الطبعة الثالثة، المكتبة العصرية، بيروت (د. ت.).
 ١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، (د. ت.).
 ١١. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العللي (د. ط.)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢ م.
 ١٢. البيان في غريب إعراب القران، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه (د. ط.)، قم، إيران، ١٤٠٣هـ.
 ١٣. تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري (د. ط.) دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤ م.
 ١٤. التراث اللغوي العربي، تأليف: يوماس - جيوم □ كولوغلي، ترجمة: د. محمد حسن عبد العزيز، د. كمال شاهين،

- ط ١، دار السلام، مصر ٢٠٠٩ م.
١٥. تصريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة، (د. ط)، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٨٨ م.
١٦. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، (د. ط) الشركة التونسية تونس ١٩٧٣ م.
١٧. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: مجموعة من الأساتذة، (د. ط)، دار الصادق للطباعة والنشر (د. ت).
١٨. جهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥ م.
١٩. الحاشية على الكشف، الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦ م.
٢٠. الحدود في النحو، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) منشور ضمن كتاب (ثلاث رسائل في النحو واللغة)، تحقيق: د. مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، (د. ط) دار الجمهورية للطباعة، بغداد، ١٩٦٩ م.
٢١. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار، (د. ط)، عالم الكتب، بيروت (د. ت).
٢٢. ديوان الخطيئة، شرح أبي سعيد السكري (د. ط)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٧ م.
٢٣. ديوان رؤية بن العبد، ضمن مجموع أشعار العرب، نشره وليم الورد، لا ييزك، ١٩٠٣ م.
٢٤. ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٤ م.
٢٥. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي (د. ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ٢٠١٠ م.
٢٦. شذا العرف في فن الصرف، احمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت ١٣١٥هـ) حققه وعلق عليه: محمد بن فريد (د. ط)، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د. ت).
٢٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٦٧٢هـ) الطبعة الأولى، دار الغدير، قم، ١٤٤٩هـ.
٢٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨ م.
٢٩. شرح الحدود النحوية، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، دارسة

- وتحقيق: زكي فهمي الألوسي ١٩٨٨م.
٣٠. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد (د.ط) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
٣١. شرح المراح في التصريف، بدر الدين بن احمد العيني (ت ٨٥٥هـ) تحقيق د. عبد الستار جواد، دار الرشيد، بغداد (د.ت).
٣٢. شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت (د.ط.ت).
٣٣. الصرف ، د. حاتم الضامن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد (د.ط) ١٩٩١م.
٣٤. طبقات فحول الشعراء، أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر (د.ط)، دار المعارف للطباعة والنشر، مصر (د.ت).
٣٥. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع المشهور بابن سعد، (ت ٢٣٠هـ) تحقيق: د. إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
٣٦. ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د. حسين عباس الرفايعة، الطبعة الأولى، دار جرير، ٢٠١١م.
٣٧. ظاهرة التغليب في العربية، د. عبد الفتاح الحموز، منشورات جامعة مؤتة ١٩٩٣م.
٣٨. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، احمد عفيفي ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦م.
٣٩. علل اللسان وأمراض اللغة (رؤية لغوية اكلينيكية) وانعكاساتها الاجتماعية، د. محمد كشاش، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م.
٤٠. علم الصرف الصوتي، الدكتور عبد القادر عبد الجليل، أزمدة للطبع والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٤١. عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، بدر الدين بن أحمد العيني، (د.ط) دار إحياء التراث العربي (د.ت).
٤٢. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، (د.ط)، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
٤٣. غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير محمد بن محمد الجرزي (ت ٨٣٣هـ) عني بنشره ج برجستراسر، (د.ط) مكتبة الخانجي، مصر ١٩٣٣م.
٤٤. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، (د.ط)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.

٤٥. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق وشرح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٦م.
٤٦. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، الطبعة الثانية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي/ دمشق، ١٩٨١م.
٤٧. الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي المشهور بصاحب حماة (ت ٧٣٢هـ) دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، (د.ط) المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٤م.
٤٨. الباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) الجزء الأول، تحقيق: غازي مختار طليحات، والجزء الثاني، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق ١٩٩٥م.
٤٩. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان (د.ط) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.
٥٠. ليس في كلام العرب، أبو عبد الله الحسين بن خالوية (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية،
- دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩م.
٥١. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، (د.ط) القاهرة، ١٩٦٩م.
٥٢. المحيط في اللغة، الصاحب إسماعيل بن عباد (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت ١٩٩٤م.
٥٣. معاني الأبنية في العربية، د. فاضل السامرائي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة بغداد ١٩٨١م.
٥٤. المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٦م.
٥٥. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٣٦٩هـ.
٥٦. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق: الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط) عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
٥٧. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة البيان العربي، مصر ١٩٥٨م.
٥٨. المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية

جديدة في الصرف العربي، د. عبد
الصبور شاهين، (د.ط) مؤسسة
الرسالة، بيروت ١٩٨٠ م.
٥٩. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري،
أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي
(ت ٣٧٠هـ) تحقيق: أحمد صقر،
(د.ط)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠ م.

ثانياً: البحوث

٦٠. الإعلال والإبدال بين القدماء
والمحدثين، د. محمد حماسة عبد
اللطيف، مجلة مجمع اللغة العربية،
القاهرة، العدد (٤٨) ١٩٨٩ م.
٦١. تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ،
د. محمد بهجة الأثري، مجلة المجمع
العلمي اللغوي، دمشق، العدد (٤٩)
١٩٧٤ م.
٦٢. المبني للمفعول ومظاهر التطور
اللغوي، د. فوزي الشايب، المجلة
العربية للعلوم الإنسانية، جامعة
الكويت، العدد (٣١) المجلد الثامن،
١٩٨٨ م.